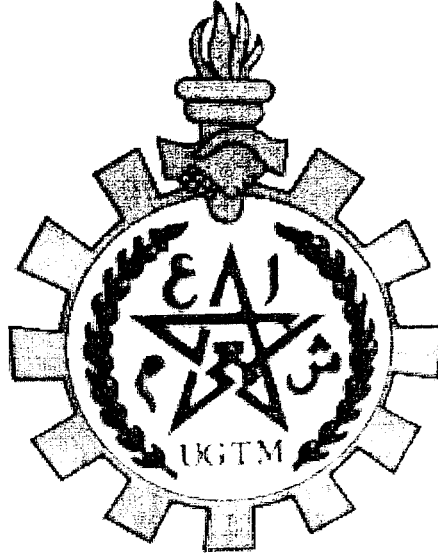


الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

Union Générale des Travailleurs du Maroc



مقاربة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

حول

الجهوية الموحدة

## ديباجة

جاء مفهوم الجهورية التي أعلن عنها صاحب الجلالة  
نصره الله بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهورية،  
ليعلن عن مرحلة جديدة في تعزيز ديموقراطية المشاركة والشراكة  
وكذا بلورة سياسة جديدة للحكومة الترابية وديمقراطية القرب  
وكثير من مكونات المجتمع المغربي، اعتبر الاتحاد العام  
للشغاليين بالمغرب هذا الخطاب مرحلة جديدة في المشروع الإصلاحية  
الذي أعلن عنه جلالته والذي يعمد أساساً علاقة الدولة  
بالوحدات الترابية.

إن أسلوب التمركز الذي حكم علاقة المركز بالوحدات  
اللامركزية وغير المتمركزة أفرز اختلالات عديدة انعكست  
على تصور الدولة اللامركزية في المغرب، وعلى مسلسل التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعض أن تكون الوحدات  
الترابية محالاً للديمقراطية المحلية وإنتاج النخب المؤهلة لقيادة  
المسيرة التنموية المحلية، أصبحت فضاء لإعادة إنتاج العديد  
من الاختلالات التي انعكست سلباً على مسيرة الدولة  
ومشروعها الإصلاحية.

إن الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب، يفتخر هذه الفرصة ليرز  
موقفه من التجربة الحالية الجهورية، وكذا ليجرد النقاش حول  
النموذج المغربي للجهورية وفق ما وضع أسسه ومبادئه جلالته  
الملك نصره الله والتي تتمثل في التثبيت بمقدسات الأمة وتوابعها  
وفي وحدة الدولة والوطن والتراب وفي الالتزام بالنضال وفي  
ضمان الناسق في الاختصاصات والصلاحيات وما يفرض  
ذلك أيضاً من اعتماد اللا تمرركز الواسع.

إن الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب وفي خضم هذا النقاش  
يؤكد على ضرورة التفكير العميق من أجل صياغة أجوبة

عن أسئلة الاقتصاد أولاً لأن هذا الأخير هو الأمن الحقيقي  
والاستقرار الجمهوري لكل المجتمعات، فإذا كانت الجمهورية في الدول المتقدمة  
خلقت من أجل إعادة التوازن المالي لتعويض اقتصادي، بعد أن تم تحقيق  
شروط التنمية الاقتصادية الكلية، فإن الجمهورية في بلادنا ما زالت  
تنتظرها نعمة مزدوجة، فليها أن تساهم في خلق الاقلاع الاقتصادي  
العام من جهة، ومن جهة ثانية على محاربة الفوارق بين الجهات وإحداث  
تنمية متوازنة فيما بينها. وبالتالي لا بد من التفكير في الجمهورية عبر  
مراحل: على المدى القريب (كمرحلة انتقالية) والمتوسط (إدخال  
الإصلاحات الهيكلية) والبعيد (الوصول إلى الجمهورية المتقدمة كما أرادها  
صاحب الجماللة).

ولن تفوتنا الفرصة أن نشير أننا نستثنى من هذه المنهجية  
الأقاليم الجنوبية، التي تلجأ البدء بها واتخاذها نموذجاً.

## تطور الجهة بالمغرب، ١

لم يكن المغرب البلد الوحيد الذي سبق إلى طرح إشكالية التنمية عن  
طريق أسلوب الجهة، وإذا كان من الصعب التحدث خلال مرحلة  
1921-1956 عن بعد اللامركزية الجمهورية فإن إشكالية التنمية الجمهورية  
طرحت من خلال المخططات التي عرفتها البلاد منذ الستينات، والسبب  
درجات متفاوتة من مخطط لآخر. وجاء ظهير 16 يونيو 1971 ليجعل  
من الجهة إطاراً للعمل الاقتصادي وأغفل في المقابل مقومات اللامركزية  
واللامركزية، في تدبير الشأن العام باعتماد آليات التداول لتتعدد  
الاختيارات العامة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.  
والتخذت الجهة مساراً جديداً مع دستور 1992 و 1996 وقانون  
47-96 المنظم للجهات الذي منح للجهات الشخصية القانونية المستقلة.  
إلا أن ما يميز هذا المسار هو عدم مواكبة الجهات لمتطلبات التحويلات  
التي عرفتها الدولة على مستوى الخطاب والممارسة في مجال السياسة  
والاقتصاد.

إذ أن الجهات ظلت غير قادرة على الإجابة عن أسئلة التنمية المحلية في علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الشاملة.

وجاءت الخطاب الملكية، سواء بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثون للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2008 الذي أعلن فيه جلالته عن نهج الإصلاحات المتواصلة والشاملة عبر إطلاق مسار جمهورية متقدمة ومتدرجة تشمل كل مناطق المملكة، ثم خطابه بنفس المناسبة 6 نونبر 2009 والذي أوضح جلالته أن هذا المنظر يتركز على توجهات أولها هو الحرص أن تكون الصحراء المغربية في صدارة الجهود المتقدمة تفرزا للتدبير الذاتي للمقترح لحل يتسم بالجدية والمصداقية لحل النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية المسترجعة.

وجاء الخطاب الملكي الأخير 4 يناير 2010 والذي نص بموجبه إحداث لجنة استشارية للجمهورية والتي كلفت بوضع تصور يؤسس لجمهورية متقدمة في المغرب.

انطلاقا من الثوابت التي أعلن عنها جلالة الملك في خطابه، أن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يعتبر النقاش الوطني حول الجمهورية مدعوا لإخراج جهات حقيقية وقابلة للاستمرار، مع إحداث مجالس ديمقراطية لها صلاحيات واسعة من شأنها النهوض بالتنمية الجمهورية المندمجة.

لقد كان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يعتبر أن الجمهورية تمنح أفضحا مهما نتدبير قضيتنا الوطنية الأولى من خلال ضرورة التفكير في إقامة نظام لامركزي واسع في أقاليمنا الجنوبية، يستجيب لخصوصياتنا التاريخية والجغرافية والبشرية والثقافية ويمنح المواطنين في تلك الأقاليم مجالا أوسع للمساهمة في تسيير أقاليمهم. لذلك فإن الجمهورية المتقدمة في تصور الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ستكون مناسبة ليس فقط لحل مشكل قضية وحدتنا الترابية

ولكن فرصة لمراجعة دور الوحدات الترابية في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطوير الديمقراطية لذلك هذه الجموية يجب أن تنوحي :

• التأسيس لإصلاح عمليتي يهدف إلى تقوية وتحديث أجمرة الدولة .  
• إحداث تحول نوعي في المحكمة الديمقراطية .  
• انبثاق جيل جديد من الإصلاحات المؤسساتية مع الحفاظ على وحدة الدولة .

• بجالا للنهوض بالهقوق الاقتصادية والاجتماعية .  
• إطار الإنتاج حلول للمشاكل الهيكلية (الشغل، التكوين المهني، التنوع الثقافي، التماسك الاجتماعي، التضامن، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ...).

إن الرؤية الديمقراطية المبنيّة على الفعالية والنجاعة تقتضي اليوم بناء جموية متقدمة قادرة على تلبية الحاجة إلى الديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار التنوع البشري والثقافي والمجالي وكذا، مداخل إلى الوصول تنمية محلية على جميع المستويات، وما تقتضيه النجاعة الاقتصادية من تسريع وثيرة النمو والرفع من الأداء الإجمالي للاقتصاد الوطني، وتقوية التماسك الاجتماعي، مما تحيل على إعادة توزيع ثروات النمو مما يمكن من تصحيح الاختلالات الاجتماعية. إذ أن التوفيق بينهما يعتبر ضرورياً بالضمان التنمية في ظرفية تضخم البطالة واتساع دائرة الفقر. والتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع، تجعل الجمية قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ورمانات الانفتاح والتنافسية وكذلك الاهتمام بالصحة العمومية والمحافظة عليها .

إن الثلاثة عشر سنة التي مرت على التجربة الجموية بعد الارتقاء بها كجماعة محلية أفرزت إخفاقات عديدة يمكن تحديد البعض منها في :

1- اقتصار الاختصاصات الممنوحة للجهات على الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أغفل قطاعات مهمة نظراً لطابعها السياسي، وتخص بالذکر السياحة، الصيد البحري، النقل، الفلاحة والغابة.

2- محدودية الوسائل القانونية التي تسمح للجهة بإنعاش الاستثمار، وجلب رؤوس الأموال والتي تنصب على محيط المقاولات وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي وتنظيم وإدماج القطاع غير المهيكل والسيح الاقتصادي المنظم.

3- ضعف الإمكانيات الاقتصادية الكفيلة بتكبير دائرة التعميش الذي يتخبط فيه العالم القروي وتصحيح المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنف المغرب في رتب غير مرتحة في ترتيب الدول.

4- التداخل الحاصل بين مستويات التربية (المجالس الجماعية، مجالس الجماعات والأقاليم، مجالس الجهات)، سواء من خلال عمومية هذه الاختصاصات أو من خلال كثرة المتدخلين وغياب التنسيق وعدم ضبط المسؤوليات، انضافت أيضاً إلى القيود المفروضة على الأجهزة القريبية داخل الجهة.

إن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في تصور لهجموية المتقدمة - كمركية نقابية تهتم بالتنمية البشرية والتوازن الجهلي - يرى ضرورة النظر إلى هذا الورش الاصلاحي من خلال زوايا متعددة ومتنوعة؛ دستورية، تشريعية، مؤسسية، مجالية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. من هنا نرى في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أننا أصبحنا في حاجة ماسة إلى مقارنة جموية تجعل من المغرب بلداً يحتضن جميع مناطقه. وانسجاماً مع كل هذا، فالجموية وفق هذا المنظور تلبي أن تنطلق من المنطلقات التالية وتحقق الأهداف بناء على مرتكبات معينة محددة:

- 1- تقوية اختصاصات الجهة.
- 2- جعل الجهة إطاراً لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

3- إعادة النظر في التقسيم الجغوي .

## II منطلقات ومقومات الجمة

إن المحورية الموسعة التي تسعى إلى إقامتها يجب أن تراعي :  
- التمسك بإمارة المؤمنين والملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية .

- التمسك بتوابث ومقدسات الأمة .  
- التثبيت بالوحدة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة .  
- التكافؤ والنضام بين مختلف الجهات .

## III المراتبات

إن بناء جهات قوية قادرة على النهوض لمسؤولياتها التنموية في إطار الدولة الواحدة يقتضي :

### 1- تقوية اختصاصات الجهة :

إن أساس قوة الجهات هو ابتناق مجالس ديمقراطية ذات تمثيلية على رأسها نخب مؤهلة قادرة على رفع تحدي التنمية .  
إذ الجهة وفي ظل مسلسل العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير المبادلات مطالبية بتحمل مسؤولية أكبر في تنظيم وتدبير السياسات العمومية، لمواجهة متطلبات التنمية بالموازاة مع الحديث عن تأهيل المقاولات ومواجهة تحديات العولمة والتنافسية .

إن تنافسية الدول اليوم هي من تنافسية جهاتها، لذا فمقوماتها ترهن بنتائج اختصاصات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ومنهجها الوسائل المالية والبشرية اللازمة للقيام بفعالها .  
ضرورة توسيع اختصاصات المصالح الخارجية لجميع الوزارات

مع ضمان استقلاليته المالية والاستراتيجية بناء على تعاقد مع المركز على أساس برنامج عمل.

ضرورة إعادة الثقة في المؤسسات المنتخبة لتنتقل من الصورية وأن يصبح رئيس اللجنة هو الأمر بالصرف، على أساس أن تقوم اللجنة على مجموعة من الوكالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع التقريبي على أن تسند مهمة رئاستها إلى ممثل الإدارة المركزية.

## 2. جعل اللجنة إطاراً لتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحقيق التماسك والتضامن بين مختلف الجهات في إطار وحدة الدولة يفرض بالمقابل إيلاء العناية اللازمة لقضايا الحقوق ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يفرض منع الجهات الصلاحية اللازمة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للجهة وجعلها مجالاً لحل مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (التشغيل، الصحة، التعليم، محاربة الفقر، الأمية والمهشاشة...) وفي المقابل لن يستقيم ذلك إلا بجعل الجهات آليات لجلب الاستثمار ومجالاً لتشجيع المبادرة والاقتصاد الحر وبالتالي خلق فرص التشغيل وما يفرض ذلك من إيلاء عناية للتكوين والتعليم. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التفكير في مجالس اقتصادية واجتماعية جمهورية من شأنه أن يساهم في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بالجهات، كإطار استشاري تشاوري يضم فعاليات قطاع الانتاج من مقاولين وعمال.

## 3. إعادة النظر في التقسيم الجهوي

إن الحاجة إلى تحقيق التضامن والانسجام والتوازن بين مختلف الجهات يفرض بالضرورة إعادة النظر في التقسيم الجهوي الحالي، بما تحققه تكاملاً بين مجموعة من المجالات، وهو ما يفرض تقليص عدد الجهات بما يسمح بتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وذلك مراعاة



التنوع الثقافي والمجالي وكذا أخذ بعين الاعتبار المؤهلات  
السوسيو اقتصادية والديمقراطية لهذه الجهات. وفي هذا الصدد  
يمكن اعتبار خلاصات النقاش الوطني حول إعداد التراب  
إطاراً عاماً لمراجعة هذا التقسيم، سواء من حيث عددها  
أو من حيث المعايير التي سيتم اعتمادها في عملية التقسيم.  
لنفترض في المقابل انتخاب المجالس الجهوية عن طريق  
الافتراء المباشر.

من هنا سنؤسس لجهوية موسعة يكون الراجح فيها هو العصر البشري.  
وتجب التأكيد على أن إعطاء الشرعية الديمقراطية للمؤسسات  
الجهوية سيعزز الديناميكية السياسية التي تستوجب أن تكون  
وأن تسود بين المواطن والسياسي والفاعل الثقافي الاجتماعي.  
من هنا يمكن أن نجعل للجهوية الموسعة أداة حقيقية لإرساء  
مفكرات سياسة القرب، وجعل المناخ السياسي يبني أسسه على  
ديمقراطية تشاركية يكون الفائز الأكبر فيها هو تكتل الصفوف  
ووحدة المغرب.

إن انبثاق نموذج الجهوية الموسعة يمكن أن يكون نموذجاً  
رائداً بالنسبة للبلد النامية، يجب أن تكون رافعة لتكوين الحكامة  
المحلية الجيدة وذلك بغية تقوية سياسة القرب ومراجعة  
علاقة الوحدات المركزية بوحدات عدم التركيز والوحدات  
اللامركزية، مما يمكن من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية  
مندجة مبنية على أسس ثلاث :

الوحدة ، التوازن والتضامن .  
وفي الأخير لا بد أن نشير إلى أن هناك أنواع من  
الجهويات ، الجهوية المؤسساتية التي تنبني على الديمقراطية ،  
والتفكير في أنماط الاقتراع ووضع الشريعات للتنمية المحلية ،  
والجهوية المجالية التي تفرض النظرة الشفوية ، والجهوية المحلية

التي تعتمد فقط على مواردها المحلية .

ومن حقنا بل من الواجب علينا أن نفكر في جمهورية قوية  
لمؤسساتها ووسائلها، وبدعم الدولة لها، وثبتت في نظريتنا اللجنة  
الاستشارية هي المؤسسة المؤهلة لتقوم بدورها الريادي التاريخي  
تليحث عن الصياغة القادرة على تجميع الجبايات كل الأنساق  
التي تطرح لنا إشكالية حقيقية من خلال النقاش الوطني  
وبالتالي فعليها الوصول إلى تصور لجمهورية متقدمة وطنية  
الهوية محلية الإنتاج قوية المؤسسات تبنى أساساً على  
التنمية والحكومة الجيدة والملكية الدستورية والوحدة  
الترابية .